بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
رقم / **الديوان**
8237

الرباط، في
7 - يونيو 2015

الأميـن العـام للحكومـة
إلى
السيـــدات والسـادة الـــوزراء

الموضوع: مشروع قانون رقم 14-115 يتعلق بصندوق المقاصة.

*

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني أن أبعث إليكم، صحبته، بنص مشروع القانون المشار إليه في الموضوع أعلاه تمهيدا لعرضه على مجلس الحكومة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير.

الأمين العام للحكومة

إدريس الضحاك

مذكرة تقديمية

لمشروع قانون متعلق بصندوق المقاصة

تم إعداد مشروع هذا القانون في إطار التزامات الحكومة بإغناء ومراجعة التشريعات القائمة التي تهم مجال من بين المجالات المهمة في الحياة العامة للمواطنين، وكذلك في أفق استكمال البرنامج الحكومي فيما يتعلق بإصلاح نظام المقاصة.

وجدير بالذكر أن صندوق المقاصة أحدث بمقتضى الظهير الشريف المؤرخ في 28 محرم 1360 الموافق ل25 فبراير 1941، وقد تم إعادة تنظيمه بالظهير الشريف المؤرخ في 5 شوال 1397 الموافق لتاريخ 19 شتنبر 1977.

وبمقتضى هذا المشروع فصندوق المقاصة يعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة.

ويعهد إلى صندوق المقاصة بتنفيذ السياسة الحكومية لتثبيت الأسعار ومن أجل هذه الغاية،

يعتبر هذا الصندوق الهيئة المؤهلة وحدها للقيام بجميع العمليات المتعلقة بتثبيت بعض الأسعار ولاسيما القيام بتمويلها وإنجاز أو جمع الاقتطاعات المتعلقة بها، ما عدا في الحالات التي ينص فيها القانون على خلاف ذلك، كما يجب إشراك الصندوق في الدراسات والمقررات الخاصة بالعمليات المتعلقة بهدفه.

ومن بين المستجدات التي جاء بها هذا المشروع

1- إحداث لجنة لليقظة يعهد إليها بالمهام التالية:

- تقديم الاستشارة للحكومة حول الاستراتيجيات والآليات الواجب وضعها من اجل عقلنة نظام المقاصة؛

- ضمان يقظة فعالة ودائمة على مستوى الأسواق العالمية للمواد المدعم، والاخبار عن المخاطر المحتملة فيما يخص تأمين التموين الأفضل بالمواد المدعمة، واقتراح الإجراءات الكفيلة بتجاوز هذه المخاطر.

2- تتخذ قرارات دعم أسعار بعض المنتوجات أو الخدمات بمرسوم بعد استشارة المجلس الإداري، واستطلاع رأي مجلس المنافسة طبقا للمادة 7 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، ويحدد هذا المرسوم، إن اقتضى الأمر، المدة الزمنية لهذا الدعم.

وتوزع مقتضيات هذا المشروع الى أربعة أبواب تتضمن المحاور التالية:

- الباب الأول التسمية والهدف؛
- الباب الثاني التنظيم الإداري لصندوق المقاصة؛
- الباب الثالث مقتضيات مالية؛
- الباب الرابع مقتضيات مختلفة؛

تلكم هي أهداف مشروع هذا القانون المعروض على مسطرة المصادقة.

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة
المكلف بالشؤون العامة و الحكامة
محمد الوفا

مشروع قانون رقم 115.14 يتعلق بصندوق المقاصة

الباب الأول

التسمية والهدف

المادة الأولى

يظل صندوق المقاصة، الذي أعيد تنظيمه بموجب الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.403 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 شتنبر 1977)، مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، يشار إليها في هذا القانون باسم "الصندوق".

يكون مقر الصندوق بالرباط.

يخضع الصندوق لوصاية رئيس الحكومة التي يكون الغرض منها العمل على تقيد أجهزته المختصة بأحكام هذا القانون، ولاسيما ما يتعلق منها بالمهام المسندة إليه، وبوجه عام، السهر فيما يخصه، على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية.

ويخضع الصندوق أيضا للمراقبة المالية للدولة المطبقة على المؤسسات العمومية وهيئات أخرى طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 2

مع مراعاة المهام المسندة لهيئات أخرى، يعهد إلى الصندوق بتنفيذ السياسة الحكومية في مجال تثبيت الأسعار.

ومن أجل هذه الغاية، يقوم الصندوق بجميع العمليات المتعلقة بتثبيت أسعار بعض المنتوجات والخدمات، ولاسيما ضمان تمويلها وإنجاز أو تجميع الاقتطاعات المتعلقة بها.

الباب الثاني

أجهزة الإدارة والتسيير

المادة 3

يدير الصندوق مجلس إدارة ويسيره مدير يعين وفق التشريع الجاري به العمل.

يتألف مجلس الإدارة، تحت رئاسة رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوضة من لدنه لهذا الغرض، من الأعضاء التالي بيانهم:

- السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية أو من يمثلها؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالمالية أو من يمثلها؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة والتجارة أو من يمثلها؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالفلاحة أو من يمثلها؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالطاقة أو من يمثلها؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون العامة أو من يمثلها؛

ويمكن لرئيس الحكومة أن يدعو للمشاركة في أشغال المجلس، بصفة استشارية، كل سلطة حكومية أخرى معنية بالنقط المدرجة في جدول الأعمال.

يمكن للمجلس أن يدعو لحضور أشغاله، بصفة استشارية، كل شخص من ذوي الخبرة يرى فائدة في حضوره .

المادة 4

يتمتع مجلس الإدارة بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لإدارة الصندوق.

ولهذه الغاية، يقوم المجلس، على وجه الخصوص، بما يلي :

- تحديد العمليات التي يجب أن تستفيد من دعم الصندوق والعمليات التي يجب أن تكون موضوع اقتطاعات لفائدته؛

- تحديد مبلغ الإعانات المالية الواجب منحها ومبلغ الاقتطاعات الواجب تطبيقها؛

-حصر الميزانية والحسابات والتقرير في تخصيص النتائج؛

-وضع المخطط التنظيمي المحددة فيه البنيات التنظيمية للصندوق واختصاصاتها؛

-إعداد النظام الأساسي الخاص بمستخدمي الصندوق؛

يمكن للمجلس أن يفوض بعض سلطه واختصاصاته إلى رئيسه، كما يمكن له أن يفوض سلطات خاصة إلى مدير الصندوق من أجل تسوية قضايا معينة.

المادة 5

يؤهل رئيس مجلس الإدارة خلال الفترة الفاصلة بين اجتماعات المجلس، في حالة الاستعجال أو القوة القاهرة، لاتخاذ التدابير التي تقتضيها الظروف لإنجاز المهام المنصوص عليها في المادة الثانية أعلاه، والتي لم يحصل في شأنها على تفويض من المجلس.

ولهذه الغاية، يمكن له، على وجه الخصوص، أن يدخل تغييرا، خلال السنة المالية، على الميزانية أو على بيان تقديرات الاستغلال الخاص بالصندوق، ويعرض هذا التغيير على موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

ويتعين على رئيس المجلس أن يحيط مجلس الإدارة علما بالتدابير التي اتخذها تطبيقا لأحكام هذه المادة، وذلك خلال أقرب اجتماع يعقده المجلس.

المادة 6

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه كلما دعت حاجة الصندوق إلى ذلك، وعلى الأقل مرتين في السنة:

- قبل 31 ماي لحصر حسابات السنة المحاسبية المختتمة؛

- قبل 31 دجنبر لدراسة وحصر ميزانية السنة المحاسبية الموالية.

يتداول المجلس بكيفية صحيحة إذا كان أربعة من أعضائه على الأقل حاضرين أو ممثلين.

يتخذ المجلس قراراته بأغلبية أصوات أعضائه، فإن تعادلت، رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

المادة 7

تحدث لدى مجلس الإدارة" لجنة لليقظة "يناط بها:

- تقديم الاستشارة للحكومة حول الاستراتيجيات والآليات الواجب وضعها من أجل عقلنة نظام المقاصة؛
- ضمان يقظة فاعلة ودائمة على مستوى الأسواق العالمية للمواد المدعمة، والإخبار عن المخاطر المحتملة فيما يخص تأمين التموين الأفضل بالمواد المدعمة، واقتراح الإجراءات الكفيلة بتجاوز هذه المخاطر.

تتألف لجنة اليقظة، تحت رئاسة رئيس مجلس الإدارة أو السلطة الحكومية المفوضة من لدنه لهذا الغرض، من ممثلي:

- السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالمالية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون العامة.

تجتمع لجنة اليقظة، بدعوة من رئيسها، خلال الفترة الفاصلة بين دورات مجلس الإدارة.

يتعين على رئيس مجلس الإدارة أن يدعو للمشاركة في أشغال اللجنة ممثلي السلطات الحكومية المعنية بالمنتوج أو الخدمة موضوع أشغال اللجنة.

ويمكن له أيضا أن يدعو لحضور أشغال اللجنة كل شخص من ذوي الخبرة يرى فائدة في حضوره.

تكون أعمال اللجنة موضوع محاضر يوقع عليها الرئيس ويرسلها إلى كل الأعضاء.

المادة 8

يتمتع المدير بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لتسيير الصندوق.

ولهذه الغاية:

- ينفذ قرارات مجلس الإدارة، وقرارات رئيس المجلس المتخذة تطبيقا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 4 والمادة 5 أعلاه؛
- يسير شؤون الصندوق ويتصرف باسمه؛
- يمثل الصندوق إزاء الدولة والإدارات العمومية أو المؤسسات الخاصة وإزاء الغير، ويقوم بجميع الإجراءات التحفظية؛
- يمثل الصندوق أمام القضاء، ويمكن له أن يقيم أي دعوى قضائية للدفاع عن مصالح الصندوق، شريطة إشعار رئيس مجلس الإدارة بذلك على الفور؛
- يعد مشروع الميزانية؛
- يعين في مناصب الصندوق ويدبر المسار المهني لمستخدميه طبقا للنظام الأساسي الخاص بهم ووفق القوانين الجاري بها العمل بالنسبة للمؤسسات العمومية؛
- يعد، في نهاية كل سنة مالية، تقريرا سنويا حول أنشطة الصندوق، ويعرضه على مجلس الإدارة؛
- يمثل الصندوق في جميع اللجان أو اللجان المصغرة أو الاجتماعات التي تهدف إلى دراسة كل مسألة تتعلق بالمهام الموكولة إلى الصندوق؛
- يحضر، بصفة استشارية، اجتماعات مجلس الإدارة، ويتولى كتابة مجلس الإدارة.

يمكن للمدير أن يفوض، تحت مسؤوليته، بعض سلطه واختصاصاته إلى مستخدمي الصندوق الموضوعين تحت سلطته.

الباب الثالث

التنظيم المالي

المادة 9

تشتمل ميزانية الصندوق على ما يلي:

1) في باب الموارد:

- إعانات الدولة المالية؛
- التسبيقات القابلة للإرجاع التي تمنحها الخزينة والهيئات العمومية أو الخاصة، وكذا الاقتراضات المأذون بها وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛
- الاقتطاعات المنجزة لفائدة الصندوق؛
- حصيلة الغرامات الإدارية المستخلصة لفائدة الصندوق؛
- الهبات والوصايا؛
- جميع الموارد الأخرى التي يمكن أن تخصص للصندوق.

2) في باب النفقات:

- الإعانات المالية الممنوحة؛
- نفقات التسيير؛
- المبالغ المرجعة من التسبيقات والاقتراضات؛
- جميع النفقات الأخرى المتعلقة بالمهام المسندة إلى الصندوق.

المادة 10

يمسك الصندوق محاسبته وينجز موارده وينفذ نفقاته طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

الباب الرابع

مقتضيات مختلفة

المادة 11

تتخذ قرارات دعم أسعار بعض المنتوجات أو الخدمات بمرسوم، بعد استشارة مجلس إدارة الصندوق، واستطلاع رأي مجلس المنافسة طبقا لأحكام المادة 7 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 صادر في 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014).

ويحدد هذا المرسوم، عند الاقتضاء، المدة الزمنية لهذا الدعم.

المادة 12

تودع وجوبا الطلبات المتعلقة بالمساعدات أو المبالغ المرجعة أو الإعانات المالية لدى الصندوق داخل أجل 12 شهرا ابتداء من تاريخ نشوء الدين، وإلا سقط الحق فيها.

يتعين أن تكون الطلبات المذكورة مرفقة بالوثائق الإدارية والمحاسبية المتعلقة بالعملية موضوع الطلب، مصادق عليها بصورة قانونية.

المادة 13

يجب أن تكون ملفات تصفية المبالغ المستحقة لفائدة الصندوق برسم عملياته معدة بصورة قانونية وأن توجه إليه خلال الستة أشهر الموالية لتاريخ نشوء الدين .

إذا لم توجه هذه الملفات داخل الأجل المذكور، فإن المبالغ المستحقة للصندوق تخضع لزيادة عن التأخير بنسبة 1% عن كل شهر أو جزء من الشهر تأخر فيه تسديد الدين المذكور .

المادة 14

يباشر تحصيل ديون الصندوق وفقا للتشريع المتعلق بتحصيل الديون العمومية.

غير أنه استثناء من أحكام التشريع المذكور، تكون ديون الصندوق واجبة الأداء خلال الستين يوما الموالية لتاريخ إصدار أمر المداخيل المتعلق بها.

ويمكن للخازن المكلف بالأداء أن يتخذ جميع التدابير التحفظية الكفيلة بضمان أداء هذه الديون، بمجرد توصله بالسند التنفيذي.

المادة 15

لتحصيل ديونه وصوائر المتابعات الجارية في هذا الشأن، يتمتع الصندوق بامتياز عام يمارس على جميع الأمتعة والأشياء المنقولة والبضائع التي يملكها المدينون، أينما وجدت.

ويمارس الامتياز المذكور، علاوة على ذلك، إذا لم يكن هناك رهن اتفاقي على مجموع المعدات المستعملة للاستغلال الخاص بالمدين، حتى ولو كانت هذه المعدات تعتبر عقارا عملا بأحكام المادة 7 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.178 صادر في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، ويمارس الامتياز لمدة سنتين تبتدئ من التاريخ الذي يستحق فيه الدين، ويأتي في الرتبة الموالية مباشرة لرتبة الخزينة المحددة في التشريع المتعلق بتحصيل الديون العمومية.

المادة 16

يجب أن تباشر على يد الخازن المكلف بالأداء، تحت طائلة البطلان، جميع العمليات المتعلقة بالحجز لدى الغير أو التعرض على المبالغ الواجب أداؤها من قبل الصندوق وكل إشعار بالتخلي ونقل المبالغ المذكورة وكل إشعار يرمي إلى إيقاف أدائها.

المادة 17

يتعين على المستفيدين من المساعدات أو المبالغ المرجعة أو الإعانات المالية الممنوحة من قبل الصندوق، أن يدلوا بجميع وثائقهم المحاسبية، كلما طلب منهم ذلك المستخدمون أو الأعوان المؤهلون لهذا الغرض.

المادة 18

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبالغرامة من 100.000 إلى 500.000 درهم كل من زور أو أدلى بوثائق مزورة قصد الاستفادة، بدون وجه حق، من المساعدات أو المبالغ المرجعة أو الإعانات المالية الممنوحة من قبل الصندوق.

تطبق العقوبة نفسها على كل من زور أو أدلى بوثائق مزورة في شأن الاقتطاعات المستحقة للصندوق.

في حالة العود، تضاعف العقوبات المنصوص عليها أعلاه.

يعتبر في حالة عود، كل من سبق الحكم عليه من أجل مخالفة أحكام هذه المادة بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به، ثم ارتكب مخالفة مماثلة قبل مضي خمس سنوات من تمام تنفيذ تلك العقوبة أو تقادمها.

المادة 19

يجب على مستخدمي الصندوق المحافظة على السر المهني تحت طائلة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في الفصل 446 من القانون الجنائي.

المادة 20

تنسخ مقتضيات الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.403 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 شتنبر 1977) المتعلق بإعادة تنظيم صندوق المقاصة.

المادة 21

تطبق الإحالات إلى أحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.403 السالف الذكر الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل على الأحكام المطابقة لها المنصوص عليها في هذا القانون.

Projet de loi n° 115-14 relative à la Caisse de compensation

Chapitre premier

Dénomination et objet

Article premier

La Caisse de compensation, réorganisée par le dahir portant loi n° 1-74-403 du 5 chaoual 1397 (19 septembre 1977), désignée dans la présente loi par «la Caisse», demeure un établissement public doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière

Le siège de la Caisse est fixé à Rabat.

La Caisse est placée sous la tutelle du Chef du gouvernement, laquelle a pour objet de faire respecter, par les organes compétents de la Caisse, les dispositions de la présente loi, en particulier celles relatives aux missions qui lui sont imparties et, de manière générale, de veiller à l'application de la législation et de la réglementation concernant les établissements publics.

La Caisse est également soumise au contrôle financier de l'Etat applicable aux établissements publics et autres organismes conformément à la législation et à la réglementation en vigueur.

Article 2

Sous réserve des missions dévolues à d'autres organismes, la Caisse est chargée de mettre en œuvre la politique gouvernementale en matière de stabilisation des prix.

A cet effet, la Caisse a pour mission de connaître de toutes les opérations de stabilisation des prix de certains produits et services, notamment à en assurer le financement et à effectuer ou à centraliser les prélèvements qui y sont afférents.

Chapitre 2

Des organes d'administration et de gestion

Article 3

La Caisse est administrée par un conseil et géré par un directeur nommé conformément à la législation en vigueur.

Le conseil d'administration, qui est présidé par le Chef du gouvernement ou l'autorité gouvernementale déléguée par lui à cet effet, se compose des membres suivants:

- l'autorité gouvernementale chargée de l'intérieur ou son représentant;
- l'autorité gouvernementale chargée des finances ou son représentant;
- l'autorité gouvernementale chargée de l'industrie et du commerce ou son représentant;
- l'autorité gouvernementale chargée de l'agriculture ou son représentant;
- l'autorité gouvernementale chargée de l'énergie ou son représentant;
- l'autorité gouvernementale chargée des affaires générales ou son représentant.

Le Chef du gouvernement peut inviter, à titre consultatif, aux travaux du Conseil les autorités gouvernementales concernées par les questions inscrites à l'ordre du jour.

Le Conseil peut inviter à ses réunions, à titre consultatif, toute personne qualifiée dont il juge la présence utile.

Article 4

Le conseil d'administration dispose de tous les pouvoirs et attributions nécessaires à l'administration de la Caisse. A cet effet, il:

- fixe les opérations qui doivent bénéficier des subventions de la Caisse et celles qui doivent faire, à son profit, l'objet de prélèvements;

- détermine le montant des subventions qui doivent être accordées et celui des prélèvements qui seront appliqués;
- arrête le budget, les comptes et décide de l'affectation des résultats;
- arrête l'organigramme fixant les structures organisationnelles de la Caisse et leurs attributions ;
- élabore le statut du personnel de la Caisse.

Le conseil peut déléguer à son président partie de ses pouvoirs et attributions et, au directeur de la Caisse, des pouvoirs spéciaux pour le règlement d'affaires déterminées.

Article 5

Le président du conseil d'administration est habilité, dans l'intervalle des réunions du conseil d'administration à prendre, en cas d'urgence ou de force majeure, les mesures que les circonstances exigent pour l'accomplissement des missions prévues à l'article 2 ci-dessus, et pour lesquelles il n'aurait pas reçu délégation du conseil d'administration.

A cet effet, il peut notamment modifier, en cours d'exercice, le budget ou l'état de prévisions d'exploitation de la Caisse et soumet cette modification à l'approbation de l'autorité gouvernementale chargée des finances.

Le président doit rendre compte des mesures prises en application des dispositions de cet article au plus prochain conseil d'administration.

Article 6

Le conseil d'administration se réunit sur convocation de son président aussi souvent que les besoins de la Caisse l'exigent et au moins deux fois par an :

- avant le 31 mai pour arrêter les comptes de l'exercice clôturé ;
- avant le 31 décembre pour examiner et arrêter le budget de l'exercice suivant.

Il délibère valablement lorsque 4 au moins de ses membres sont présents ou représentés.

Il prend ses décisions à la majorité des voix de ses membres. En cas de partage égal des voix, celle du président est prépondérante.

Article 7

Il est institué auprès du conseil d'administration un «Comité de veille» chargé:

- de conseiller le gouvernement sur les stratégies et les mécanismes à mettre en œuvre pour rationaliser le système de compensation;
- d'assurer une veille active et permanente au niveau des marchés mondiaux des produits compensés et d'alerter sur les risques potentiels quant à l'optimisation et la sécurisation des approvisionnements des produits compensés et proposer les actions à même de parer à ces risques.

Le comité de veille, qui est présidé par le président du conseil d'administration ou l'autorité gouvernementale déléguée par lui à cet effet, se compose des représentants de:

- l'autorité gouvernementale chargée de l'intérieur;
- l'autorité gouvernementale chargée des finances;
- l'autorité gouvernementale chargée des affaires générales.

Le Comité de veille tient ses réunions, sur convocation de son président, dans l'intervalle des sessions du conseil d'administration.

Le président du conseil d'administration doit convoquer aux travaux du comité les représentants des autorités gouvernementales concernées par le produit ou le service objet des travaux dudit Comité.

Il peut convoquer aux travaux du comité toute personne qualifiée dont il juge la présence utile.

Les travaux du comité font l'objet de procès-verbaux signés par le président et transmis par lui à tous les membres.

Article 8

Le directeur détient tous les pouvoirs et attributions nécessaires à la gestion de la Caisse.

A cet effet, il :

- exécute les décisions du Conseil d'administration et celles du président du Conseil prises en application des dispositions du dernier alinéa de l'article 4 et de l'article 5 ci-dessus;

- gère les affaires de la Caisse et agit en son nom;

- représente la Caisse vis-à-vis de l'Etat, des administrations publiques ou institutions privées et de tout tiers et fait tous actes conservatoires;

- représente la Caisse en justice et peut intenter toute action judiciaire ayant pour objet la défense des intérêts de la Caisse, mais doit, toutefois, en aviser immédiatement le président du conseil d'administration;

- élabore le projet de budget;

- nomme aux postes de la Caisse et gère la carrière professionnelle du personnel conformément au statut du personnel et aux textes législatifs en vigueur relatifs aux établissements publics;

- dresse, à la fin de chaque exercice, un rapport annuel sur les activités de la Caisse et le soumet au conseil d'administration;

- représente la Caisse dans toutes les commissions, comités ou réunions ayant pour objet d'étudier toute question ayant trait aux missions dévolues à la Caisse;

- assiste, avec voix consultative, aux réunions du Conseil d'administration dont il assure le secrétariat.

Le directeur peut déléguer, sous sa responsabilité, partie de ses pouvoirs et attributions au personnel placé sous son autorité.

Chapitre 3

De l'organisation financière

Article 9

Le budget de la Caisse comprend.

1) **En recettes**:

- les subventions de l'Etat;

- les avances remboursables du Trésor et des organismes publics ou privés ainsi que les emprunts autorisés conformément à la législation et à la réglementation en vigueur ;

- les prélèvements effectués à son profit;

- le produit des amendes administratives perçues à son profit;

- les dons et legs;

- toutes autres recettes qui peuvent lui être affectées.

2) **En dépenses**:

- les subventions accordées ;

- les dépenses de fonctionnement ;

- le remboursement des avances et emprunts;

- toutes autres dépenses en rapport avec les missions imparties à la Caisse.

Article 10

La Caisse tient sa comptabilité, réalise ses ressources et exécute ses dépenses conformément aux textes législatifs et réglementaires en vigueur.

Chapitre 4

Dispositions diverses

Article 11

Les décisions d'accorder des subventions aux prix de certains produits ou services sont prises par décret après consultation du conseil d'administration de la Caisse, et avis du conseil de la concurrence conformément aux dispositions de l'article 7 de la loi n° 20-13 relative au Conseil de la concurrence promulguée par le dahir n° 1-14-117 du 2 ramadan 1435 (30 juin 2014).

Ledit décret fixe, le cas échéant, la durée d'octroi de cette subvention.

Article 12

Les demandes d'allocations, de ristournes ou de subventions doivent être déposées à la Caisse, à peine de forclusion, dans le délai de 12 mois à compter de la date à laquelle la créance a pris naissance.

Les demandes précitées doivent être accompagnées des documents administratifs et comptables afférents à l'opération objet de la demande, dûment certifiés.

Article 13

Les dossiers de liquidation, dûment établis, des sommes dues à la Caisse au titre de ses opérations doivent lui être adressés dans un délai de 6 mois suivant la date de la naissance de la créance.

A défaut de transmission desdits dossiers dans le délai précité, les sommes dues à la Caisse sont passibles d'une majoration au taux de 1% par mois ou fraction de mois de retard.

Article 14

Le recouvrement des créances de la Caisse s'effectue conformément à la législation relative au recouvrement des créances publiques.

Toutefois, par dérogation aux dispositions de la législation précitée, les créances de la Caisse sont payables dans les 60 jours suivant la date d'émission de l'ordre de recette les concernant.

Le trésorier payeur peut, dès qu'il est en possession du titre exécutoire, prendre toutes mesures conservatoires propres à garantir le paiement de ces créances.

Article 15

Pour le recouvrement de ses créances et des frais de poursuites engagés, la Caisse jouit d'un privilège général qui s'exerce sur tous les meubles, objets mobiliers et marchandises appartenant à ses débiteurs, en quelque lieu qu'ils se trouvent.

Ce privilège s'exerce, en outre, lorsqu'il n'existe pas d'hypothèque conventionnelle, sur tout le matériel servant à l'exploitation du débiteur, même lorsque ce matériel est réputé immeuble par application des dispositions de l'article 7 de la loi n° 39-08 portant code des droits réels promulguée par le dahir n° 1-11-178 du 25 hijja 1432 (22 novembre 2011). Il s'exerce pendant un délai de deux ans à compter de la date d'exigibilité de la créance et prend rang immédiatement après celui du Trésor établi par la législation relative au recouvrement des créances publiques.

Article 16

Toutes saisies-arrêts ou oppositions sur les sommes dues par la Caisse, toutes significations de cession et de transfert desdites sommes et toutes autres significations ayant pour objet d'en arrêter le paiement doivent être faites, à peine de nullité, entre les mains du trésorier payeur.

Article 17

Les bénéficiaires d'allocations, de ristournes ou de subventions accordées par la Caisse sont tenus de présenter l'ensemble de leurs documents comptables à toute réquisition du personnel ou des agents spécialement habilités à cet effet.

Article 18

Est puni d'un an à 5 ans d'emprisonnement et d'une amende de cent mille (100.000) à cinq cent mille (500.000) dirhams quiconque a falsifié ou produit des documents falsifiés pour bénéficier indûment des allocations, des ristournes ou des subventions accordées par la Caisse.

Est puni de la même peine quiconque a falsifié ou produit des documents falsifiés en ce qui concerne les prélèvements dus à la Caisse.

En cas de récidive, les peines prévues ci-dessus sont portées au double.

Est en état de récidive, quiconque ayant été condamné par une décision ayant acquis la force de la chose jugée pour l'une des infractions aux dispositions du présent article, a commis une même infraction dans les 5 ans après l'expiration de cette peine ou sa prescription.

Article 19

Le personnel de la Caisse de compensation est astreint au secret professionnel sous peine de l'application des sanctions prévues à l'article 446 du code pénal.

Article 20

Sont abrogées les dispositions du dahir portant loi n° 1-74-403 du 5 chaoual 1397 (19 septembre 1977) réorganisant la Caisse de compensation.

Article 21

Les références aux dispositions du dahir portant loi n° 1-74-403 précité contenues dans les textes législatifs et réglementaires en vigueur s'appliquent aux dispositions correspondantes édictées par la présente loi.